مفاهيم لسانيات النص في دلائل الإعجاز

الأستاذة: سميـــة ابـــريـــر
قسم اللغة العربية و آدابها
جامعة عنابة(الجزائر)

ملخص:

في هذا المقال دليل على ما قدمه اللسانيون العرب في نظرية النص وعلاقتها بنظرية النص المعاصرة وفيه حديث عن الجرجاني من خلال نظرية النظم وما انطوت عليه من مفاهيم الاتساق والانسجام والفصاحة والمقبولية والحذف والروابط وغيرها.

Résumé:

Dans cet article on démontre Ce que les linguistes arabes ont pu fournir pour les théories textuelles.
On y parle d' "Al-Djourdjani" à travers la théorie dite "AL-NADHM", où on trouve les concepts de cohesion eloquence, acceptabilité, ellipse , connecteurs et autres…

مقدمة

تتمحور نظرية النظم لصاحبها عبد القاهر الجرجاني حول القرآن الكريم، ذلك الخطاب الراقي بمعانيه وألفاظه، والمعجز بنظمه، فدرس الخطاب القرآني من جميع جوانبه النحوية واللغوية، وكشف التماسك والانسجام الذي يميز آياته ونصوصه. فالمطلع على دلائل الإعجاز في علم المعاني لصاحبه الجرجاني، يجد فيه نقاط تقاطع في كثير من المفاهيم التي جاءت في لسانيات النص الحديثة، ولذلك سنحاول في هذا المقال تتبع نقاط تقاطع نظرية النظم الجرجانية في دلائل الإعجاز مع لسانيات النص الحديثة؛ من خلال مجموعة من المصطلحات الواردة في كتاب الدلائل ومقارنتها مع مصطلحات أخرى جاءت بها اللسانيات النصية، معتمدين في ذلك على نصوص مفاتيح في كتابه، نراها دالة ومناسبة للدراسة والتحليل.

من خلال دراستنا لكتاب دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني وجدنا منظومة اصطلاحية يمكن توظيفها في دراسة النصوص وتحليل الخطابات بأنواعها وأشكالها كما هو الشأن عند الغربيين ويمكن أن نجملها فيما يلي:

1- النظم
2- التعليق
3- الفصاحة
4- معاني النحو
5- الوجوه والفروق والموضع
6- الفروق في الخبر
7- فروق في وجوه الشرط والجزاء

8- الفروق في الحال

9- من آليات الربط والارتباط

والمتأمّل في هذه المصطلحات يجدها تحمل مفاهيم أساسية في النظرية اللغوية العربية التي يمكن أن نجد نظيرا لها في الدراسات النصية الغربية الحديثة.

1- النظـم:

مصطلح نظم كما جاء في الدلائل:[وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حساب ترتيب المعاني في النفس، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيفما جاء واتفق، وكذلك كان عندهم نظيرا للنسج والتأليف، والصياغة والبناء، والوشي والتحبير، وما أشبه ذلك، مما يوجب اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض، حتى تكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح](1).

شبّه الجرجاني النظم في هذا النص بستة عناصر، يتم من خلالها بيان مدى اكتمال النظم ومدى تحقيقه للتماسك والتناسق، سواء على مستوى البناء السطحي أو العميق في الخطاب، وحتى يقرّب ويوضح فكرة النظم القرآني الكريم المعجز بألفاظ وتراتيب مألوفة عند العرب، هذه العناصر الأساس هي: النسج و التأليف والصياغة و البناء و الوشي و التحبير وتحققت

إذا ما تم مراعاتها في تأليف الكلام بلاغة الخطاب ممثلة في محكم السبك والحبك، كما يسمى في الدراسات اللسانية المعاصرة باعتبارها نتائج لمراعاة نظم الكلمات وفق معانيها وما يقصده المتكلم منها " فليس الغرض بنظم الكلم أن توالت ألفاظها في النطق بل تناسقت دلالتها وتلاقت معانيها على الوجه الذي اقتضاه العقل"[(2)] وذلك من خلال ترتيب ألفاظها وتراكيبها على حسب ترتيب المعاني النفسية وتصاغ في نسيج لغوي محكم الصياغة والتأليف.

فالنص نسيج لغوي محكم البناء بين المعاني النفسية والتراكيب اللغوية المتغيرة عنه في كلٍّ متماسك، وهي نظرة تتقاطع مع ما جاء به العالم الهولندي "فاندايك" في نظرية النسيج المتشابك للنص، حيث اعترض على القواعد الكلاسيكية في تحليل النصوص، ودعا إلى الوقوف في تحليلها على آليات الإضافة، الحذف و الذكر و الاستبدال، ليخرج من دراسة نحو الجملة ليصل إلى نحو النص.

يقول الجرجاني " على أن هاهنا نظما وترتيبا وتأليفا وتركيبا وصياغة وتصويرا ونسجا وتحبيرا، هذه وأن سبيل هذه المعاني في الكلام الذي هي مجاز فيه سبيلها في الأشياء التي هي حقيقة فيه."[(3)]

إن الملاحظ لهذه الثنائية التي أتى بها الجرجاني في هذا النص، يجدها بدأت بالنظم وانتهت بالتحبير، فيها نوع من التناغم [نظم، ترتيب] [تأليف، تركيب] [صياغة، تصوير] [نسج، تحبير]، وفي هذا إشارة إلى مستويات الخطاب أوله النظم وآخرها التحبير هذه الصفات الثمانية بهذه الطريقة تحقق تمام بلاغة الخطاب في أعلى صوره .

درجة السبك ←———— نظم+ترتيب(علاقة ظاهرية)

درجة الحبك ←———— صياغة وتصوير (علاقة باطنية)

والغرض من تشبيه الجرجاني للنظم بهذه الصناعات، هو تقريب المعنى لعامة الناس، فنجده انطلق مما هو أسمى [النظم] ثم بدأ بالتدرج إلى [النسج] ثم [التأليف] ثم [الصياغة] ثم [البناء] ثم [الوشي] ثم [التحبير] حتى يتسنى لعامة الناس فهم ما يقصده، وحتى يرفع الغموض والالتباس، فجاء بهذه الصناعات التي سادت في عصره ويمكنه أن يكون بينها وبين النظم نوع من التشابه في طريقة الصنع، إذا اعتبرنا اللغة مادة خاما، والنظم صانعا للكلام البليغ.

- مما تقدم يمكن الخروج بالملاحظات الآتية:

1. حالة المنظوم بعضه مع بعض: إن حقق المعنى مع بعضه، هذا المعنى يتفق إلى حد بعيد جدا مع المفهوم الغربي الحديث **Cohérence** أو الاتساق.
2. كيف ما جاء واتفق: أي بطريقة منطقية تربط معنى كل لفظة بمعنى اللفظة التي تليها والتي تسبقها، ولا يكون بطريقة عشوائية [كما جاء واتفق] هذا ما يقابل المصطلح الأجنبي **Aléatoire**.
3. عندما شبه الجرجاني النظم بـــ: النسج والتأليف والصياغة والبناء والوشي والتحبير، من خلالها أن يقرّب مفهوم النظم الذي يقترب كثيرا من مفهوم الانسجام **Cohésion** عند الغربيين.

هكذا لم تكن نظرية النظم بعيدة عن الأفكار اللسانية المعاصرة كما في لسانيات النص لأنّ لهما غاية واحدة هي دراسة النص في جملته وكيفية تحقق التماسك والتناسق فيه، وما استخدام الجرجاني لمصطلح النظم إلا

إقرار بضم الحروف والكلم في جمل والجمل في نصوص عبر علائق نحوية لتحقيق نسيج كلي.

إن هذا الترابط أو التناسق بين الأدوات اللغوية في ما يسمّى عند المحدثين الغربيين بالاتساق وكيفية تحققه في النص مع مراعاة الجانب الدلالي العميق [الحبك] هو ما أشار إليه كل من هاليداي ورقية حسن، حيث يريان أن النص يشكل من مجموعة من الجمل ترتبط فيما بينها فتشكل بنية النص ووحدته.

وأكّد الجرجاني أن النظم هو العمدة والأساس في الإعجاز القرآني، وعليه فإنه يعادل الانسجام في اللسانيات النصية.

فالنظم:

على مستوى السياق اللغوي ← **Cohésion** (الانسجام)
(السبك)

على مستوى سياق الحال ← **Cohérence** (الاتساق)
(الحبك)

2- التعليــق:

من أهمّ المصطلحات التي وردت في كتاب دلائل الإعجاز، ويعرّفه بقوله: "واعلم أنّ لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض، ولجعل هذه بسبب من تلك، هذا ما لا يجهله عاقل ولا يخفى على أحد من الناس."(4)

إن هذا النص النفيس، يضعنا في الموقع الصحيح، وهذا بيانه:

أ/ أن لا نظم ولا ترتيب في الكلم حتى يعلق بعضها ببعض، ويبنى بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك.
ب/ الكلم تُرتَّب في النطق ترتيب معانيها في النفس.

من هذا نخلص أن النظم ما هو إلا تحصيل حاصل لعمليتين:

ترتيب الكلم وتعليقه بعضه ببعض، على أن يكون الترتيب مرحلة لاحقة للتعليق، فالكلم بأقسامه الثلاث(اسم، فعل، حرف) يترتب بسبب ترتيب معانيها في النفس، فلا يترتب إلا بعد تعليق، والترتيب مقره النفس، وتفسير ذلك أن كلا المفتاحين النظميين لهما بعدان: بُعد لفظي ظاهر [شكلي] وبعد نفسي خفي [معنوي]، حيث "يقوم المتكلم بتعليق دلالات الألفاظ في عقله أولا، وذلك بضم بعضها إلى بعض، وترتيبها بحسب معاني النحو ووفق مقدرة المتكلم اللغوية، فتكون النتيجة تنظيمها وترتيبها في النطق."[5]

وهذا الكلام يثبت ما ذهبنا إليه، فالترتيب يكون في المعاني، لأنها مناط اهتمام المتكلم وهي مقصودة من الكلام، ومن هذا فإن ما نلاحظه من تقديم وتأخير في الألفاظ مردّه إلى قصد المتكلم.

ومحصولنا من هذه الوقفة أنّه بغض النظر عن الطريقة التي يتم بها الربط بين كلمة وأخرى فإن فكرة التعليق أساسية في تشكيل النصية، وخلق الروابط اللازمة بين أجزاء النص. ويذكر الجرجاني أن التعليق يكون بين معاني الألفاظ، ولا يتم بين الألفاظ مجردة من المعاني، وفي هذا إشارة منه إلى ما يعرف اليوم بالمعنى الوظيفي والمعنى المعجمي للألفاظ، وإلى المعنى المقامي الذي يكوّن معهما ما يعرف بالمعنى الدلالي.[6]

ونخلص أخيرا إلى أن التعليق هو ارتباط الألفاظ بعضها ببعض، سواء أكانت أسماء أم أفعالا أم حروفا، ولا يكون هذا اعتباطا، لأن ترتيب الألفاظ يكون بحسب ترتيب المعاني في النفس، فالألفاظ هي أوعية المعاني، ومن هذا الربط يتكون النظم، فالتعليق بمعناه العام عند الجرجاني يقترب جدا من مفهوم الاتساق عند اللسانيين الغربيين. إذن:

التعليق الحبك أو (الانسجام)= **Cohérence**.

3– <u>الفصاحـــــة:</u>

عبد القاهر الجرجاني لا يقيم وزنا للفظة المفردة في الفصاحة فهو يقول: [إنهم قالوا أنّ الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلمات، وإنما تظهر بالضمّ على طريق مخصوصة، فتراهم في الجميع قد دفعوا إلى جعل المزية في معاني النحو وأحكامه من حيث لم يشعروا...][7]

إن المتأمل في هذا النص، يدرك بوضوح أن الفصاحة ليست شيئا في المتناول، إذ لا تتشكل خبط عشواء، فقد ربطها الجرجاني بـــ: نظام اللغة أو نظام النحو، بما فيه من إمكانات تسمح بإجراء علاقة تواصلية إلا أنه منذ البدء يضع القارئ على بينة من أمره من خلال تفرقه بين النحو ومعانيه، حيث يقول: [اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله][8]

إن هذا الكلام ينبئنا بالمكانة المرموقة للنحو، ودوره الهام في الفصاحة لذلك فهو يردّ على الذين انصرفوا عن النحو غير مكترثين بشأنه حين يقول: [وأما زهدهم في النحو واحتقارهم له وإصغارهم أمره وتهاونهم به، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تقدم*، وأشبه بأن يكون

صدا عن كتاب الله وعن معرفة معانيه، ذاك لأنهم لا يجدون بدّا من أن يعترفوا بالحاجة إليه.][9]

إذن: فمرد ذلك إعراض أهل ذلك الزمان عن النحو، حيث جعلوا خلاصة أمره حركات توضع أواخر الكلام.

4- معانـــي النحـــو:

أما معاني النحو فقد عنى بها عبد القاهر الجرجاني أيّما عناية، فإذا كانت الألفاظ ترتب بحسب ترتيب المعاني في النفس، بحيث يتعلق بعضها ببعض وتقع موقعها الملائم من النظم، فلابدّ من وسيلة لمعرفة الفروق الدقيقة بين نظم ونظم والتي تكوّن التعاون والتفضل، وهذه الوسيلة هي معاني النحو، وهو غير الإعراب، وإنما المراد من وراء ذلك مما يستنبط بالفكر والرّوية التي يستعان بها الآن، هذه المعاني هي إضافية تقوم على قوانين النحو وأصوله وتقع هذه المعاني في طوائف منها[10]

1. معاني أقسام الكلم: كالحدث والزمن والعطف...
2. معاني الصيغ: كالطلب وغيره.
3. معاني أساليب الجمل: كالخبر والتأكيد والشرط.
4. معاني أبواب النحو: كالإسناد والتعدية والتبعية.

وهي عديدة لا حصر لها وكلها تقوم في سبيل تحقيق النظم، وبالتالي تحقيق الفصاحة داخل النص، فتتحقق على ضوئها معايير النصية، وكأنّ الجرجاني يريد التأسيس **للسانيات نصية عربية**، حيث يؤكد كلامه هنا، وفي

مواقع أخرى، على عناصر تحقيق الاتساق والانسجام كما وقف عليها علماء العرب.

واضح مما تقدّم ربط الجرجاني الفصاحة بمعاني النحو وأحكامه، ولا يرى لها في غير معانيه قيمة تذكر.

ونجده أسقط اللفظة من حساب الفصاحة لافتقارها إلى صلة الأدبية التي تخوّل لها مكانها من النظم، ومدى أنسها وانسجامها مع معاني جاراتها، انسجاما يجعلها تتألق بينها تألقا باهرا.

إذن فالفصاحة لا تكمن في تخيّر الألفاظ المنمقة بعيدا عن جاراتها، وإنما تكمن في حسن اختيار اللفظة في موقعها المناسب لها، مراعيا في ذلك ما يليها وما يسبقها من جاراتها، متوخيا في ذلك معاني النحو وأحكامه.

فالفصاحة إذن مرتبطة بالمتكلم الذي يستطيع بقدرته على الربط والتنظيم، خلق انسجام النص وفي هذه إشارة واضحة من الجرجاني إلى ما يعرف بالسياق في اللسانيات النصية المعاصرة.

إن العبرة بمكان الكلمة من النظم وارتباطها بما جاورها من الكلمات، ولهذا قد تكون في موضع معين أفصح منه في موضع آخر، وقد قال الجرجاني في الفصاحة [قد اتضح اتضاحا لا يدع للشك مجالا أن الألفاظ مجردة لا من حيث هي كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ، ومما يشهد لذلك أنك ترى الكلمة تروقك وتؤنسك في موضع، ثم تراها بعينها تثقل عليك وتوحشك في موضع آخر.](11)

ونجد في قول الجرجاني هذا أن اللفظة لا حياة لها دون أخواتها، ولا معنى لها خارج السياق، ثم نجده قد استعمل مصطلحي: المؤانسة ≠ الوحشة استحسان المتلقي أو عدم استحسانه لما تلقاه.

وهذا المعنى يتوافق إلى حد كبير مع المعنى الغربي في اللسانيات النصية **Acceptabilité** الذي يعني استحسان المتلقي لما يتلقاه، أو عدم استحسانه إياه وهذا المصطلح هو واحد من المصطلحات المشروطة حتى يحقق النص نصيته.

وقد أكّد ذلك تعريفه للفصاحة بقوله [إنها خصوصية في نظم الكلم وضم بعضها إلى بعض على طريق مخصوصة أو على وجوه تظهر بها الفائدة أو ما أشبه ذلك من القول المجمل كافيا في معرفتها ومغنيا في العلم بها، لكفى مثله في معرفة الصناعات كلّها: فكان يكفي في معرفة نسج الديباج الكثير التصاوير أن تعلم أنّه ترتيب للغزل على وجه مخصوص، وضمّ لطاقات الإبرسيم بعضها إلى بعض في طرق شتى...][12]

في هذا التعريف شبّه عبد القاهر الجرجاني النظم بالنسج، وشبّه الكلم بالديباج الكثير التصاوير، وشبّه وضع الكلمات وضمّها إلى بعضها البعض، بترتيب الغزل في المنسجة وشبّه النص الذي رمز له بالقول المجمل بالمنسجة.

فالنسج هو واحد من الصناعات التي ازدهرت وانتشرت بشكل باهر، في عصر عبد القاهر الجرجاني، وقد لاحظ أن النسج بالديباج وطريقة ترتيب الغزل في المنسجة يشبه إلى حد كبير، نظم الكلم داخل النص بالألفاظ، مراعيا ترتيبها منطقيا حسب ترتيب المعاني في النفس.

وأراد بهذا أن يوضح ويقرّب معنى النظم بما يفهمه الناس، فضرب مثلا حتى يفهمه الخاص والعام.

وهكذا فالنظم عند عبد القاهر الجرجاني يساوي النسج، والديباج يساوي الكلم، وترتيب الغزل يساوي تنظيم الكلم، ويتم هذا النسج داخل منسجة تساوي النص.

ويمكن توضيح ذلك في هذا المخطط:

منسجة	نص
نسيج	نظم
ديباج	كلم
ترتيب الغزل	تنظيم الكلم

5- الوجـوه و الفـروق و الموضـع:

يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز: [واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت لك، فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك، فلا تخل بشيء منها وذلك أنا لا نفهم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، وينظر في الجمل التي تسرد، فيعرف

موضع الوصل من موضع الفصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو" من موضع "أم" وموضع "لكن" من موضع "بل"، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه وفي الحذف والتكرار والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي.][13]

نستخلص من هذا التعريف لعبد القاهر الجرجاني أن النظم تتحكم فيه شروط لغوية وغير لغوية، فمن الشروط اللغوية أن يعرف المتكلم الفرق بين قوانين النحو ومعانيه، فالقوانين هي القواعد النحوية والصرفية التي يتطلبها المعيار اللغوي أو الوضع اللغوي، وهو من هذه الناحية يعادل اللسان بمفهوم دوسوسير، أما معاني النحو أو لنقل (البلاغة أو الخطاب)، فتتعلق بمعرفة المعاني المختلفة مثلا بين وجوه الحال ووجوه الخبر ووجوه الشرط...، فوجوه الحال مثلا تشترك في معنى واحد رئيسي ثم ينفرد كل واحد بمعناه الخاص، ويتضح هذا كثيرا بالاستعمال؛ أي ما يعادل الكلام عند دوسوسير الذي أخرجه من الدراسة على عكس عبد القاهر الذي أدرجه ضمن الدراسة، وجعله [الاستعمال] أساسيا في إيضاح المعنى وفي إيضاح الفروق والوجوه بين المعاني هنا نجد عبد القاهر الجرجاني وفيا للنظرية اللغوية العربية من عهد سيبويه والخليل اللذيْن انفردا بنظرية لغوية خاصة بهما، فرّقا فيها بين مستوى البنية ومستوى الخطاب.

أما البنية فتعادل اللسان عند دوسوسير، والعرب يحللون الشكل ويعني المستوى الصوتي والصرفي والمعجمي والتركيبي والدلالي أما بالنسبة

للخطاب فهو عند العرب تحليل استعمال اللغة، أو ما يعادل الكلام عند دوسوسير.[14]

6- الفــروق في الخبــر:

يقول الجرجاني في الجزء الثاني من المقولة السابقة مبينا الفروق في الخبر، هذه التي خصّص لها أجزاء كثيرة من كتابه، يشرح فيها الأغراض المختلفة التي أدّت لهذه الفروق بين الوجوه "ذلك أنّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه، غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد، ومنطلق زيد، وزيد المنطلق، والمنطلق زيد، وزيد هو المنطلق، وزيد هو منطلق".[15]

إن هذه الجمل التي أوردها الجرجاني تسير بحسب قوانين النحو وقواعده التي حددها الجرجاني في المقطع الأول ممثلة للقدرة أو الكفاءة اللغوية للمتكلم، ليتلاقى هذا المفهوم الذي نظر له الجرجاني أولا بالجانب التطبيقي ممثلا في هذه الجمل، منظّرا ومطبّقا لما جاءت به المدرسة التوليدية التحويلية حول الكفاءة اللغوية ومفهوم أصولية الجملة، لكن قبل ظهورها بكثير. ثم إن هذه الأمثلة التي يعرضها الجرجاني دالة على فروق في التركيب أو بالأحرى فروق في الأساليب مما يجعل التشابه قائما بين نظرية النظم ومفهوم الأسلوب في الدراسات الحديثة، خاصة وأن علم النحو عند الجرجاني هو "الفروق بين أساليب مختلفة في الكلام، تبدو من منظور النحو المعياري أساليب متساوية، ولكن هذه الفروق... هي فروق في الدلالة تحوّل

الكلام من مستوى إلى مستوى آخر، هذه الفروق هي مدار المعنى والدلالة."[16]

ومنه فالنظم عند الجرجاني إذا يُعد من صميم الدراسات الأسلوبية، ويتفق معها أو بالأحرى تتفق معه، ذلك أن النظم أسبق منها، حيث نجد الجرجاني يشير بصراحة للأسلوب قائلا: "والأسلوب الضرب من النظم والطريقة فيه"[17] وتتحقق الفروق في الخبر من خلال نظرية النظم التي وجدناها في المقطع الأول يجعلها في توخِّي معاني النحو ممثّلة في توخِّي تلك العلاقات الوظيفية بين التراكيب لا المعاني الإفرادية.

فهو يستمد نظرية النظم من رافدين، الأول معجمي: وصفي يكون في الألفاظ المفردة قبل دخولها التركيب، والثاني: معنى وظيفي تركيبي، يتم من خلال دخول اللفظة في تركيب لغوي معين يكسبها معاني جانبية إضافية تشكل من خلالها علاقات وظيفية، وإذا قلنا زيد منطلق فمعناها اللغوي هو العلاقة بين معنى زيد باعتباره اسم علم دال على شخص معين لدى المتلقي، حيث إن المراد هو الإخبار في انطلاقه وبين معنى منطلق، باعتباره دالا على حدث متعين معلوم للسامع، ومن حيث هو مراد الإخبار به عن زيد، ومسند إليه مع تقرير لوقوعه عنه.

لذلك نجد أن العلاقة بين زيد و"منطلق" تتنوع لحد لا حصر له إلا أنّه تتكوّن في ضوئه علاقات نحوية مبنية على قوانين النحو وأصوله بطريقة لا تخرج عن وجوه التركيب، ولذلك ذكر عبد القاهر الجرجاني لهذه العلاقة ثمانية وجوه، تنطلق من أصل واحد قائم فيها جميعا، وهو إثبات وقوع فعل الانطلاق من شخص معين هو زيد، إلا أن لكل وجه هنا خصوصية عن الآخر في الدلالة على معنى لا يتضمنه.

وبالتالي فإن لانطلاقة زيد عدة وجوه تصويرية تتوفر على كفاءة لغوية منجزة؛ بمعنى أنها جمل أصولية ومن خلالها تظهر بلاغة المتكلم من حيث قدرته على النظر في الوجوه والفروق واختيار ما يتناسب مع موضوعه في كلامه فيوظفه حيث ينبغي له؛ ذلك أنّ النظم البليغ لا يتحقق إلا من خلال توخي النمط التركيبي الذي يتناسب مع غرضه ويراعي المقام.

أما فيما يخص الفروق الدقيقة في الخبر فقد قسمها قسمين:[18]

1. خبر يشكل جزءا أساسيا من الجملة ولا تتم الفائدة من دونه.
2. خبر ليس بجزء من الجملة لكنه زيادة في خبر سابق له.

فمثال الأول: خبر المبتدأ مثل "منطلق" في قولنا زيد منطلق، والفعل مثل قولنا خرج زيد، فكلا المثالين جزء أساسي من الجملة وأصل في تحقيق الفائدة. ومثال الثاني: هو الحال كقولنا "جاءني زيد راكبا" على أساس أن الحال في حقيقته خبر يثبت به المعنى لذي الحال، مثلما يثبت بخبر المبتدأ للمبتدأ وبالفعل للفاعل.[19]

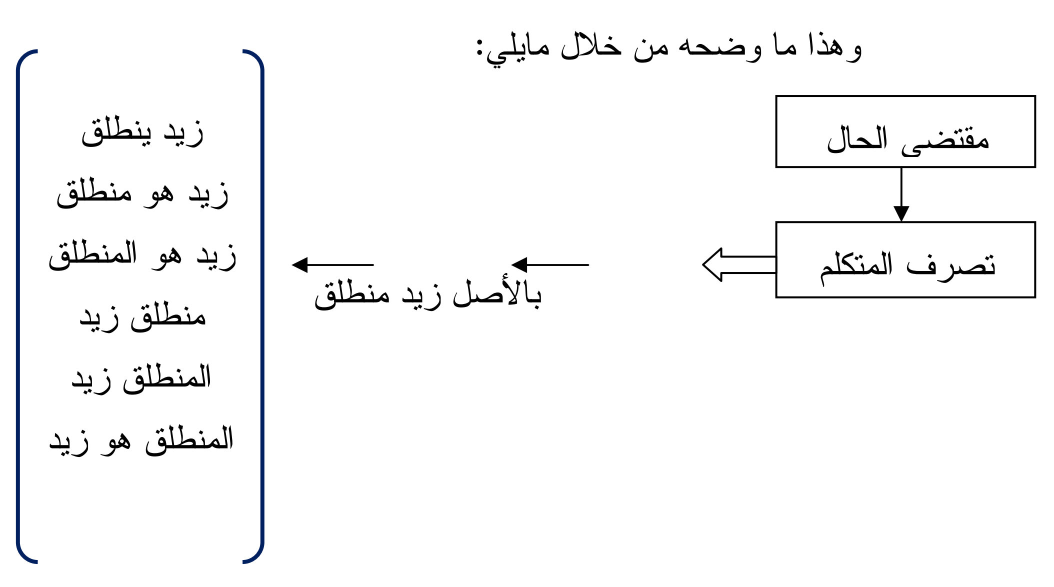
ويؤكّد الجرجاني أن الفرق بين الخبرين أننا في جملة "جاءني زيد راكبا" زدنا على إخبارنا بالمجيء لزيد، إذ حددنا الهيئة في مجيئه، بينما جردناه في الخبر المنطلق مثل "زيد منطلق" لينتقل بنا إلى فروق في الخبر بين الإثبات بالاسم وإثباته بالفعل، لأن ذلك مما تمس الحاجة إليه في علم البلاغة، وبيانه "أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضي تجدده شيئا بعد شيء، وأما الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئا بعد شيء"[20]

يبدأ الجرجاني في تحليله لفروق الإثبات هذه في الاسم بالأمثلة "زيد منطلق"، "زيد المنطلق"، "زيد هو المنطلق"، "المنطلق زيد" حيث يمثل التركيب الأول النمط الأصلي والتشكيل الأساسي أو ما يسمى في النظرية التوليدية التحويلية الحديثة بالجملة النواة؛ بينما يشكل الباقي صور الجمل محوّلة عنها،في كل منها فرق دقيق يدل على معنى خاص نتج من خلال قوانين تحويلية مختلفة، كالزيادة والاستبدال والحذف، دخلت على الجملة النواة، هذه القوانين التي أسماها الجرجاني "قوانين النحو"، فالتركيب "زيد منطلق" مثَّل جملة "نواة" تمت انطلاقا منها جملة من التحويلات حددت فروقا دقيقة، يناسب كل منها مقام ووضع محدد.

بهذا يكون لكل تركيب محوّل مقام تخاطبي [لفظي وحالي] ليستدعيه، وهنا تبرز دقة النظم في اختيار المناسب من الألفاظ والمعاني حسب غرض المتكلم، وكل هذه الفروق تمثل أسمى ما تبحث فيه اللسانيات التداولية حيث تراعي المتكلم والمخاطب وغرضه حين يتكلم وحال المخاطب وخطابه وماذا يقول حين يتكلم.

ويلخِّص الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح ما جاء في هذه الوجوه والفروق بقوله: "إن الذي يقصده الجرجاني هو تصرف المتكلم في الكلام، بحيث ينتقل من وجه إلى وجه ابتداء من أصل وهو أقل هذه الوجوه لفظا ومعنى، أي ما ليس فيه زيادة إطلاقا، ويتصرف المتكلم انطلاقا من هذه النواة من الكلام حسب ما تقتضيه دلالتها الوصفية الأصلية، ومجموع هذه الدلالات الفرعية تكون وصفا ثانيا غير الوضع الأول ويمكن أن نسميه بالوضع البلاغي."(21)

وهذا ما وضحه من خلال مايلي:



فنجد أن لكل وجه من الوجوه مزية دلالية لا توجد في الوجه الآخر، لا يدركه إلاّ خبير بدقائق العربية وأسرارها البلاغية.

7- <u>فــروق في وجــوه الشــرط والجــزاء:</u>

يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز: "وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرجْ أخرجْ، وإن خرجتَ خرجتُ، وإن تخرجْ فأنا خارج، وأنا خارج إن خرجتَ، وأنا إنْ خرجتَ خارجٌ".(22)

يعرض في هذا النص وجوها في الشرط والجزاء بينها فروق في المعنى تختلف في توظيفها حسب السياق والغرض الذي يقصده المتكلم. لقد أورد

عبد القاهر الجرجاني جملا شرطية مختلفة، تارة بصيغة الفعل الماضي وتارة بصيغة الفعل المضارع، ويضيف لهما اسم الفاعل، ودائما بأداة الشرط [إن] وفي كل وجه دلالي معين إلا أنها جميعا تسهم في ربط أجزاء الجمل والنصوص تحقيقا للاتساق والانسجام داخل النص.

فكل ما يقوم به المتلقي (السامع) مرهون بما سيقوم به المتكلِّم (المخاطب) في بناء لغوي متماسك، وتختلف هذه الوجوه باختلاف صياغتها. فدلالة الفعل "الماضي" تختلف عن المضارع، وكلاهما يختلف عن دلالة صيغة "اسم الفاعل"، مع تأكيد نقطة مهمة وهي خروج الصيغة الماضية مثلا عن دلالتها الحقيقية للدلالة على المستقبل في مواضع معينة "فالماضي إذا وقع في جواب الشرط على هذا السبيل كان مستقبلا في المعنى، فإذا قلت: إذا خرجتَ لم أخرجْ، كنت قد نفيت خروجا فيما يستقبل[23].

فالجمل تختلف حسب السياق العام الواردة فيه والصيغة التي أتت فيها ويمكن تحديد ذلك كالآتي:[24]

- إن تخرجْ أخرجْ ←ربط سبَبـــيِ في المستقبل فقد أفادت الأداة "إن" ربط خروج المتكلم في المستقبل بخروج السامع مع تجدد الحدث، أقبل السامع على الخروج.
- إن خرجتَ خرجتُ ←تفيد الحاضر مع ربط الخروج للمتكلم بالمتلقي فيخبره بربط خروجه في الحاضر (حالا) بخروجه هو دائما فيها ربط سببي(خروجك سبب في خروجي).
- إن تخرجْ فأنا خارج←ربط سببـــي مستقبلا مع العطف للتأكد على أنه خرج المتكلم بسبب خروج السامع، ويعقبه مباشرة، فالفاعلية هنا

متحققة في الصيغة الهدفية من البداية قبل دخولها للسياق لا من العلاقة المعنوية (الإسناد).

- أنا خارج إن خرجتَ ← ربط سببي حيث يتحقق إذا تحقق خروجك وصيغة الماضي هنا، دالة على المستقبل لأنها واقعة في جواب الشرط مع وجوه الضمير "أنا" لتأكيد الحدث مباشرة بعد خروج المتلقي.
- أنا إن خرجتَ خارج ← فيها ربط سببي مؤكد على تحققه بالضمير حيث أن خروج المتكلم مشروط بخروج السامع، وقُدّم الضمير محل الاهتمام والعناية.(25)

هذه الفروق في وجوه الشرط وأسهمت بشكل كبير في تحقيق التماسك النحوي، داخل الجمل والنصوص، أما الربط السببي الذي يتحقق بواسطته تمام أجزاء الجمل وصولا للنص فهو الذي يشكل أحد آليات التماسك في لسانيات النص.

8- الفــروق في الحــال:

يقول الجرجاني مبينا وجوه الحال: "وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاءني وهو مسرع أو وهو يسرع، وجاءني قد أسرع، وجاءني وقد أسرع فيعرف لكل من ذلك موضعه ويجيء به حيث ينبغي له."(26)

لقد بدأ الجرجاني حديثه عن الحال والفروق في وجوهه بتحديد نمطيه اللذين يأتي عليهما فهو إما حال مفردة أو مركبة، هذا المركب الذي يأتي في قوالب عدة: تركيب فعلي ماض أو مضارع، مثبت أو منفي، وقد

يكون تركيبا اسميا خبره اسم ظاهر، وهو في حقيقته يشكل النوع الثالث لخبر المبتدأ، الذي يُعد جزءا من الجملة لكنه زيادة في خبر سابق. فالحال خبر في الحقيقة حيث يثبت به المعنى مثلما يثبت خبر المبتدأ للمبتدأ أو الفعل للفاعل.

ثم تطرّق الجرجاني إلى أحكام الوجوب والجواز كي يقترن الحال المركب بالواو بما قبله من التراكيب. كل هذا تمهيدا لذكر الأسرار الدلالية والعلل البلاغية المؤثرة في هذا الإجراء الذي يستدعي ذكر الواو أو حذفها باعتبارها ذات تأثير كبير على المعنى.(27)

بيان ذلك أن الجملة الواقعة حالا إذا لم تسبق بالواو فالغاية منها "ضم الفعل الواقع في التركيب الحالي إلى الفعل في التركيب الرئيسي وإثباتهما إثباتا واحدا."(28)

وهذا ما صرّح به الجرجاني في كتابه، حيث يكون الغرض من عدم ذكر الواو كون الجملة بأكملها خبرا واحدا لا يمكن فصله إلى جملتين بل هما (الجملة الأصلية + الجملة الواقعة حالا) خبر مثبت جملة واحدة لها دلالة المفرد.

بينما الجملة التي تقتضي "الواو"، فإنها تدل على إثبات استئناف الجملة دون وصل المعنى الثاني (الحالي) بالمعنى الأول للجملة، فلا تؤدي الجملة دلالة المفرد، ذلك أنها تدل على استئناف إثبات الفعل الأول منفردا ومنفصلا عن فعل الجملة الحالية المثبت بعد فصله عن الجملة الأولى ولذلك نجد الجرجاني يقول: "فاعلم أن كل جملة وقعت حالا ثم امتنعت من "الواو" فذلك لأجل أنك عمدت إلى الفعل الواقع في صدرها فضمَمتَه إلى الفعل الأول في إثبات واحد؛ فكل جملة جاءت حالا، ثم اقتضت "الواو" فذلك لأنك مستأنف بها خبرا، وغير قاصد إلى أن تضمنها إلى الفعل الأول في الإثبات،

تفسير هذا أنك إذا قلت "جاءني زيد يسرع" كان بمنزلة قولك "جاءني زيد مسرعا" في أنك تثبت مجيئا فيه إسراع وتصل أحد المعنيين بالآخر، ونجعل الكلام خبرا واحدا"[29]

وعليه، فجملة جاءني زيد ← يسرعُ جاءني زيد مسرعا= إثبات المجيء لزيد مع وصوله بالسرعة، وتكون الدلالتان ممزوجتين معا، كخبر واحد مضمومة أجزاؤه، إذا يحدث في التركيبين: المجيء والسرعة معا دون فصل بينهما.

جاءني زيد يسرع ← تفيد تحقيق خبر واحد فيه

جاءني زيد وهو مسرع إثبات للمجيء والإسراع دون فصل بينهما

لكن مع بيان دلالة الفعل المضارع على تجدد الحدث، بينما يدل الاسم (اسم الفاعل) على عدم ثبوت الحدث مع فارق زمني بينهما، بينما إذا تمت عملية التحويل في الجملتين وأدخلنا عليهما "الواو" ما الضمير "هو" فتصير "جاءني زيد وهو يسرع، أو جاءني زيد وهو مسرع" فإنهما تفيدان استئنافا لإثبات السرعة بعد المجيء لزيد منفردا ومنفصلا عن الإسراع وكأن بين المعنيين فصلا فجيء "بالواو"؛ ذلك أن "علة دخول الواو على الجملة أن تستأنف الإثبات ولا تصل المعنى الثاني بالأول في إثبات واحد ولا تنزل الجملة منزلة المفرد."[30]

نوضح ذلك بالشكل التالي:

جاءني زيد وهو يسرع

إثبات للسرعة بعد إثبات المجيء مع فصل

بينهما في المعنى

جاءني زيد وهو مسرع

ولذلك جيء بالواو مع إضافة الضمير هو لتحقيق الاتساق والانسجام بين الجملتين وصولا إلى معنى كلي لا يعلمه إلا الخبير بأسرار البلاغة من حيث الفرق بين التركيبين وسياق كل منهما (المقام) فوظيفة واو الحال هنا في تحقيق علاقة الرابط والتضام بين التراكيب، هذه الوظيفة التي لها دور كبير في لسانيات النص من حيث تحقيقها للتماسك النصي.

ونجد لكل ما في علوم اللغة الحديثة والمعاصرة نظيرا في نظرية النظم أو تقاطعا معرفيا مُهمّا وكأن الدراسات اللغوية الحديثة بنيت على أساس نظرية النظم التي بدأت مع سيبويه والخليل وتبلورت واكتملت مع عبد القاهر الجرجاني.

9- من آليـــات الربـــط والارتبـــاط:

يقول الجرجاني في دلائل الإعجاز: "وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه، نحو أن تجيء بـــ "ما" في نفي الحال وبـــ "لا" إذا أراد نفي الاستقبال، وبـــ"إن" فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون وبـــ"إذا" إذا علم أنه كائن، وينظر في الجمل التي ترد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع "الواو" من موضع "الفاء"، وموضع "الفاء" من موضع "ثم"، وموضع "أو من موضع "أم"، وموضع "لكن" من موضع "بل"، ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كلّه، وفي الحذف والإضمار والإظهار، فيضع كلا من ذلك مكانه ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له."[31]

يزخر هذا المقطع بكثير من دلائل الدراسة النصية باعتباره تناول العناصر المحققة للتماسك النصي، مثلما استقر عليها الدرس اللساني المعاصر، كما تناول الفروق بين استعمال الأدوات المختلفة ليتحقق بها الاتساق والانسجام على مستويين؛ البينة السطحية والبينة العميقة، كما يتضمن دعوة صارخة لتجاوز الجملة وصولا للنص، من خلال عرضه لأدوات الربط بين الجمل وأين تُوظّف وكيف؟

وهو نفس الاهتمام الذي شغل "فان دايك"حيث اهتم بالروابط هذه، مقسِّما إياها إلى روابط منطقية مرتبطة بتنضيد الجمل، وروابط طبيعية وأشار إلى روابط بالعطف والوصل والفصل، كما أشار إلى العلاقات التي تدخل في إطار معاني الجرجاني، كما أشار إليها سابقا مع أفضلية السبق الزمني لعبد القاهر الجرجاني[32]، وأكّد الجرجاني على قدرة المتكلم اللغوية وكفاءته ومهارته في تخير الممكنات المختلفة التي تطرحها اللغة في معاني النحو، والفروق فيما بينها حسب مقتضى الحال، فالحرف "ما" مثلا يفيد الوقت الحالي، بينما "لا" تفيد الاستقبال.

فعلى المتكلم مراعاة ذلك أثناء كلامه، ويعرف موضع استعمال إن وإذن مع مراعاة الفصل والوصل ومواضعهما في الكلام حسب غرض وقصد المتكلم لما بينهما من معان دقيقة. وهذا القصد يشكل أحد المعايير النصية التي تحقق نصانية النص [الاتساق و الانسجام و الإخبارية و القصد و التناص و المقامية] كما جاء بها دوبوغراند ودريسلر.

كما تشكل ظواهر: التقديم والتأخير والتعريف والتنكير والحذف والتكرار والإضمار والإظهار، آليات أساسية في تحقيق الاتساق والانسجام، وصولا بالنص إلى تماسك محكم الصياغة والتحبير، وكأن الجرجاني يؤسس

للسانيات النص، ذلك أنه تحدّث بالتفصيل عن أدوات الربط المختلفة بين الجمل والعبارات، وأكّد عليها بالأمثلة التطبيقية وعلاقتها بالسياق وخضوعها لقصد القائل وظروف السامع، وكل هذه الآليات كانت مدار بحث من "هاليداي" و"رقية حسن" و"فان دايك" في تأسيسهم لنظريات الاتساق والانسجام، فكان لعبد القاهر الجرجاني فضل السبق في التناول.

إن عبد القاهر الجرجاني في دراسته لتلك الآليات، لم يقف بها عند حد الكلمة فقط، بل تجاوزها إلى أدوات الربط بين الجمل، ولم يكتف في تناوله للعطف بدوره بين الكلمات، بل تنبه أيضا إلى عطف الجملة على جملة أخرى، وما يشكله تلاحمهما من معنى السبك والبناء، وكذلك الأمر مع كثير من أدوات الربط التي بحثها الجرجاني، مثل الإحالة التي لم يكن لها باب واضح في الدلالة، لكونها توجد في ثنايا مباحث الكتاب فقد مثل لها بقوله: "جاءني زيد وهو مسرع" فهي من حيث الدلالة واللفظ نظير قولهم: جاءني زيد، وزيد مسرع، وعقّب على ذلك مؤكِّدا أن الضمير "هو" أغنى تكرير زيد"[(33)]

وبهذا يؤكِّد لنا أن ما تناوله الجرجاني في كتابه هو حقيقة من دلائل الدراسة النصية بحق، فالتقاطع بين ما وصل إليه هو، وما يوجد في الدرس اللساني الغربي الحديث واضح جدا.

التقديم والتأخير هو الآخر يشكل أحد أهم عناصر الربط عند الجرجاني، فهو يحقق قوة السبك والجودة فيه، ليحقق تماسكا دلاليا مُهمّا، حيث إنّ تقديم الخبر عن المبتدأ أو الفاعل عن الفعل، يكون لتحقيق أغراض معينة مثل: تقديم الذي بيانه أهم للاهتمام أو التخصيص أو التأخير لغرض التشوق، فلكل تقديم أو تأخير معنى معين يؤمه المتكلم. وكذلك الأمر مع [ال]

التعريف التي تجاوز بها الجرجاني دلالتها على التعريف إلى دلالتها على شيء سبق ذكره، يعلمه السامع.

كما رأينا في قولنا: "زيد المنطلق" حيث دلت على أن السامع يعلم أن الانطلاق قد كان سابقا، فهي تساهم في تحقيق الربط بين المعاني السابقة والحاضرة، ليتحقق التماسك لا على مستوى البنية السطحية فقط، بل حتى على مستوى البنية العميقة. والحذف من أدوات تحقيق التماسك النصي، عند عبد القاهر الجرجاني؛ إذ يشكل آلية هامة لانسجام جمل النص، يقول الجرجاني: "هو باب دقيق المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأمر، شبيه بالسحر، فإنك ترى فيه ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت على الإفادة أزيد في الإفادة."(34)

فالحذف يحقق التماسك لأنه يجنب تكرار الكلمات بطريقة تفقد النص توازنه، ففيه نوع من الاستراتيجية التي يأخذ فيها المتكلم بيد المتلقي ليشركه في نسج معاني النص، من خلال تقدير المحذوف.

فالمعنى في الجملة لا يتم عبر البنية السطحية وحدها، بل والبنية العميقة كذلك، بعد استرجاع المحذوف منها من طرف السامع، فيشرك المتكلم والسامع في تحقيق معنى النص المنسجم والمتسق بمراعاة المقام التواصلي الذي يرد فيه.

والحذف أنواع، فقد يكون كلمة، وقد يتعدى ذلك إلى جملة، فتحذف بأكملها وقد أشار إليه "فان دايك" وركّز عليه في كتابه "النص والسياق" وهو عند "هاليداي" و"رقية حسن" استبدال من الصفر، باعتباره لا أثر له إلا في الدلالة، ولا يحل أي شيء محل المحذوف.

وقد قسّماه إلى حذف اسمي وحذف فعلي، غير أن دراسة عبد القاهر الجرجاني كانت أسبق بكثير من علماء الغرب، ممّا يؤكّد أن "الدلائل" كتاب في لسانيات النص.

وخلاصة الحديث: أنّ نظرية النظم تقف جنبا إلى جنب مع أحدث النظريات اللغوية في الغرب بل وتفوقها في مجال التراكيب اللغوية، وكأنّ هذه الدراسات الحديثة بنيت أساسا على نظرية النظم لأن هذا التقاطع والتشابه الكبير بين نظرية النظم [السابقة] ولسانيات النص [اللاحقة] لا يمكن أن يكون محض الصدفة إذ تُعتبر تطويرا لنظرية النظم العربية كما وضّحها واحتجّ لها العالِم اللغوي العربي الشهير: عبد القاهر الجرجاني.

الــهوامــش والمراجع

1- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني؛ الأنيس، السلسلة الأدبية تحت إشراف محمد بلقايد، موفم للنشر 1991، ص 65.
2- نفسه، ص 54.
3- نفسه، ص46.
4- نفسه، ص 54.
5- مصطفى حميدة؛ نظام الارتباط والربط في الجملة العربية؛ الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، ط 1997، ص 11.
6- نفسه، ص 12.
7- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 70.
8- نفسه، ص 38.
9- * يقصد استنكارهم للشعر والشعراء استشهادا بالآيات الكريمة من سورة الشعراء [224- 225- 226]
10- تمام حسّان؛ مقالات في اللغة والأدب، القاهرة، عالم الكتاب، ج 2، ط 1، 2006، ص 334
11- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 48.
12- نفسه، ص 51.
13- نفسه، ص 94.

14- انظر؛ بشير ابرير، دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، مطبعة المعارف، عنابة، 2007، ص 104.
15- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 94.
16- نصر أبو زيد؛ مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية مجلة فصول: القاهرة، المجلد 5، العدد 1، 1984، ص 15.
17- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 354.
18- نفسه، ص 138.
19- نفسه، ص 138.
20- نفسه، ص 138.
21- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، دار موفم للنشر، 2007، ص 347.
22- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 94.
23- نفسه، ص 209.
24- انظر؛ بشير ابرير، دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، ص 104.
25- نفسه، ص 104.
26- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 94.
27- انظر؛ دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، منشورات دجلة، ط 1، 2008، ص 230.
28- المرجع نفسه، ص232.

29- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 165.
30- نفسه، ص 166.
31- نفسه، ص 94.
32- انظر؛ إبراهيم خليل، اللسانيات ونحو النص، عمان، دار الميسرة، ط 2007، ص 197.
33- نفسه، ص 227.
34- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، ص 165.

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم عن رواية ورش عن نافع المدني، منار للنشر والتوزيع، مؤسسة علوم القرآن، دمشق 2000/02/21.
2- عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني؛ الأنيس، السلسلة الأدبية تحت إشراف محمد بلقايد، موفم للنشر 1991.
3- إبراهيم خليل، اللسانيات ونحو النص، عمان، دار الميسرة، ط 2007.
4- بشير ابرير، دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي، منشورات مخبر اللسانيات واللغة العربية، مطبعة المعارف، عنابة، 2007.
5- تمام حسّان؛ مقالات في اللغة والأدب، القاهرة، عالم الكتاب، ج 2، ط 1، 2006.
6- دلخوش جار الله، الثنائيات المتغايرة في دلائل الإعجاز، منشورات دجلة، ط 1، 2008.
7- عبد الرحمن الحاج صالح، بحوث ودراسات في علم اللسان، دار موفم للنشر، 2007.
8- مصطفى حميدة؛ نظام الارتباط والربط في الجملة العربية؛ الشركة المصرية العالمية للنشر، لونجمان، 1997.

9- نصر أبو زيد؛ مفهوم النظم عند عبد القاهر الجرجاني، قراءة في ضوء الأسلوبية، مجلة فصول: القاهرة، المجلد 5 العدد 1، 1984.